

صندوق الاستثمار بالأسهم السعودية
(تديره شركة السعودي الفرنسي كابيتال)
القوائم المالية
وتقرير المراجع المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

صندوق الاستثمار بالأسهم السعودية
(مدار من قبل شركة السعودي الفرنسي كابيتال)
القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

صفحة	الفهرس
3 - 1	تقرير المراجع المستقل
4	قائمة المركز المالي
5	قائمة الدخل الشامل
6	قائمة التغيرات في حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات
7	قائمة التدفقات النقدية
21 - 8	إيضاحات حول القوائم المالية

رأينا

في رأينا، أن القوائم المالية تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي لصندوق الاستثمار بالأسهم السعودية ("الصندوق") كما في 31 ديسمبر 2023، وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

ما قمنا بمراجعته

تتألف القوائم المالية للصندوق مما يلي:

- قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2023.
- قائمة الدخل الشامل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- إيضاحات حول القوائم المالية، التي تتضمن المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أساس الرأي

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير تم توضيحها في تقريرنا بالتفاصيل ضمن قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية.

نعتقد أن أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا.

الاستقلال

إننا مستقلون عن الصندوق ومدير الصندوق وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ("الميثاق") المتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذا الميثاق.

معلومات أخرى

إن مدير الصندوق مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للصندوق لكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقريرنا حولها، التي من المتوقع توفيرها لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى ولن نبدي أي نوع من أنواع التأكيد حولها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند قراءتها نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتوافق بصورة جوهرية مع القوائم المالية أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها خلال عملية المراجعة، أو خلافاً لذلك تتضمن تحريفات جوهرية.

فيما لو استنتجنا، عند قراءة التقرير السنوي للصندوق أنه يحتوي على تحريفات جوهرية، فيجب علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بهذا الأمر.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)
إلى السادة/ حاملي الوحدات ومدير صندوق الاستثمار بالأسهم السعودية المحترمين

مسؤوليات مدير الصندوق ومجلس إدارة الصندوق عن القوائم المالية

إن مدير الصندوق مسؤول عن الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، والأحكام المطبقة للأنشطة صناديق الاستثمار الصادرة عن هيئة السوق المالية وشروط وأحكام الصندوق، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مدير الصندوق ضرورياً ليتمكن من إعداد قوائم مالية خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن مدير الصندوق مسؤول عن تقييم قدرة الصندوق على الاستمرار في أعماله والإفصاح - عند الضرورة - عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم ينو مدير الصندوق تصفية الصندوق أو وقف عملياته أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي مجلس إدارة الصندوق، مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للصندوق.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. يُعد التأكيد المعقول مستوى عالياً من التأكيد، ولكنه لا يضمن أن عملية المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عند وجوده. يمكن أن تنتج التحريفات من غش أو خطأ، وتُعد جوهرياً، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وفي إطار عملية المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني خلال عملية المراجعة. كما نقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة هذه المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف أي تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش يعد أكبر من المخاطر الناتجة عن الخطأ حيث قد ينطوي الغش على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية المراجعة لغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية لمدير الصندوق.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مدير الصندوق.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام مدير الصندوق لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، تحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تشير إلى وجود شك كبير حول قدرة الصندوق على الاستمرار في أعماله. وإذا توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، يجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الصندوق في أعماله.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.



تقرير المراجع المستقل (تتمة)
إلى السادة/ حاملي الوحدات ومدير صندوق الاستثمار بالأسهم السعودية المحترمين

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية (تتمة)

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط لعملية المراجعة ونتائج المراجعة الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي التي نكتشفها خلال مراجعتنا.

برايس وترهاوس كوبرز



بدر ابراهيم بن محارب
ترخيص رقم 471

21 رمضان 1445 هـ
(31 مارس 2024)

صندوق الاستثمار بالأسهم السعودية
(مدار من قبل شركة السعودي الفرنسي كابيتال)
قائمة المركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2022 ريال سعودي	كما في 31 ديسمبر 2023 ريال سعودي	إيضاح	
			الموجودات
			تقد وما يماثله
19,227,890	11,516,454	7	
329,275,587	399,679,622	8	استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
-	344,055		مطلوب من طرف ذي علاقة
1,116,084	17,437,401		موجودات أخرى
349,619,561	428,977,532		مجموع الموجودات
			المطلوبات
546,486	693,871	10	أتعاب إدارة مستحقة الدفع
122,103	154,441		مستحقات ومطلوبات أخرى
154,429	-		ذمم دائنة مقابل وحدات مستردة
1,259	390	10	مطلوب إلى طرف ذي علاقة
824,277	848,702		مجموع المطلوبات
348,795,284	428,128,830		حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات
26,137.3268	24,667.9322		وحدات مُصدرة
13,344.7191	17,355.6838		حقوق الملكية للوحدة الواحدة بالريال السعودي

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 17 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

صندوق الاستثمار بالأسهم السعودية
(مدار من قبل شركة السعودي الفرنسي كابيتال)
قائمة الدخل الشامل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 ريال سعودي	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 ريال سعودي	إيضاح	
			الدخل
			صافي الربح على استثمارات مفاة بالقيمة العادلة
2,399,610	100,273,576	9	من خلال الربح أو الخسارة
9,268,733	10,731,379		إيرادات توزيعات أرباح
699	386		إيرادات أخرى
11,669,042	111,005,341		
			المصاريف
(7,560,930)	(7,617,829)	10	أتعاب إدارة
(1,348,269)	(916,358)	11	مصاريف أخرى
(8,909,199)	(8,534,187)		
2,759,843	102,471,154		صافي الدخل للسنة
-	-		الدخل الشامل الأخر
2,759,843	102,471,154		مجموع الدخل الشامل للسنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 17 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

صندوق الاستثمار بالأسهم السعودية
(مدار من قبل شركة السعودي الفرنسي كابيتال)
قائمة التغيرات في حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 ريال سعودي	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 ريال سعودي	
336,956,145	348,795,284	حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات في بداية السنة
		التغيرات من العمليات
2,759,843	102,471,154	مجموع الدخل الشامل للسنة
		التغيرات من معاملات الوحدات
16,334,262	13,685,929	متحصلات من وحدات مباحة
(7,254,966)	(36,823,537)	قيمة الوحدات المستردة
9,079,296	(23,137,608)	صافي التغير من معاملات الوحدات
348,795,284	428,128,830	حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات في نهاية السنة
		تتلخص معاملات الوحدات خلال السنة فيما يلي:
		الوحدات في بداية السنة
		وحدات مباحة
		وحدات مستردة
		صافي التغير في الوحدات
		الوحدات في نهاية السنة
25,575,6155	26,137,3268	
1,050,8953	983,227	
(489,1840)	(2,452,6216)	
561,7113	(1,469,3946)	
26,137.3268	24,667.9322	

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 17 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

صندوق الاستثمار بالأسهم السعودية
(مدار من قبل شركة السعودي الفرنسي كابيتال)
قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 ريال سعودي	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 ريال سعودي	إيضاح
2,759,843	102,471,154	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية صافي الدخل للسنة
45,608,089	(77,427,372)	تعديلات لتسوية صافي الدخل مقابل صافي النقد الناتج من/ (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية: ربح غير مُحقق من استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
48,367,932	25,043,782	9
(55,475,471)	7,023,337	التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية: استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
2,762,714	772,029	موجودات أخرى
(22,350)	147,385	أتعاب إدارة مستحقة الدفع
74,977	32,338	مستحقات ومطلوبات أخرى
1,259	(869)	مطلوب إلى طرف ذي علاقة
-	(17,437,401)	مطلوب من طرف ذي علاقة
(4,290,939)	15,580,601	صافي النقد الناتج من/ (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
16,334,262	13,685,929	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(7,100,537)	(36,977,966)	متحصلات من وحدات مبيعة
9,233,725	(23,292,037)	مدفوعات مقابل وحدات مستردة، بالصافي صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التمويلية
4,942,786	(7,711,436)	صافي التغير في النقد وما يماثله
14,285,104	19,227,890	نقد وما يماثله في بداية السنة
19,227,890	11,516,454	نقد وما يماثله في نهاية السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 17 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

1 معلومات عامة

صندوق الاستثمار بالأسهم السعودية ("الصندوق") هو صندوق استثماري مفتوح تم إنشاؤه بناءً على اتفاقية بين شركة السعودي الفرنسي كابيتال ("مدير الصندوق") والمستثمرين ("حاملو الوحدات"). بدأ الصندوق مزاولة عملياته بتاريخ 15 ذي الحجة 1413 هـ (الموافق 5 يونيو 1993).

يهدف الصندوق إلى تحقيق نمو متوسط إلى طويل الأجل من خلال الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).

خلال السنة، حُدَّتْ الصندوق شروطه وأحكامه بتاريخ 15 ربيع الآخر 1444 هـ (الموافق 30 أكتوبر 2023)، والتي اعتمدها هيئة السوق المالية.

إن مدير الصندوق والمسؤول هو شركة السعودي الفرنسي كابيتال، وأمين حفظ الصندوق هو شركة اتش اس بي سي العربية السعودية.

2 الجهات التنظيمية

يخضع الصندوق لللائحة صناديق الاستثمار ("اللائحة") الصادرة عن هيئة السوق المالية بتاريخ 3 ذي الحجة 1427 هـ (الموافق 24 ديسمبر 2006) والمعدلة بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية في 12 رجب 1442 هـ (الموافق 24 فبراير 2021) الساري اعتباراً من 19 رمضان 1442 هـ (الموافق 1 مايو 2021) بموجب لائحة صناديق الاستثمار الجديدة ("اللائحة المعدلة") الصادرة عن هيئة السوق المالية بتاريخ 17 رجب 1442 هـ (الموافق 1 مارس 2021)، والتي تنص على المتطلبات التي يتعين على جميع الصناديق العاملة في المملكة العربية السعودية اتباعها.

3 أسس الإعداد

1-3 بيان الالتزام

أعدت هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

يتم عرض الموجودات والمطلوبات في قائمة المركز المالي حسب ترتيب السيولة.

يرد في الإيضاح رقم 13 تحليلاً بشأن الاسترداد أو التسوية خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير (متداول) وبعد أكثر من 12 شهراً بعد تاريخ التقرير (غير متداول).

2-3 أسس القياس

أعدت هذه القوائم المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية، باستخدام مبدأ الاستحقاق المحاسبي باستثناء الاستثمارات المحفوظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) المقاسة بالقيمة العادلة.

3-3 العملة الوظيفية

تظهر هذه القوائم المالية بالريال السعودي وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للصندوق.

4-3 الاشتراكات / الاستردادات

تُقبل طلبات الاشتراكات/ الاستردادات في أيام الإثنين والأربعاء والخميس. تُحدد قيمة حقوق الملكية للصندوق لغرض شراء أو بيع الوحدات بقسمة مجموع حقوق الملكية (القيمة العادلة لموجودات الصندوق ناقصاً لمطلوبات الصندوق) على مجموع عدد وحدات الصندوق القائمة.

4 السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية

إن السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية وسياسات إدارة المخاطر المستخدمة في إعداد هذه القوائم المالية مبيّنة أدناه. طبقت هذه السياسات بشكل منتظم على الفترات السابقة ما لم يذكر غير ذلك.

4 السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية (تتمة)

أدوات مالية

الإثبات المبدئي

يُسجل الصندوق الأصل المالي أو الالتزام المالي في قائمة المركز المالي الخاصة به فقط عندما يصبح طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

عند الإثبات المبدئي، يتم قياس الموجودات المالية أو المطلوبات المالية بقيمتها العادلة. وفي حالة الموجودات المالية أو المطلوبات المالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، فتمثل قيمتها العادلة ناقصاً تكاليف المعاملة العائدة مباشرة إلى الاستحواذ على أو إصدار الأصل المالي أو الالتزام المالي قيمة الإثبات المبدئي. بالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يتم تسجيل تكاليف المعاملة كمصاريف في قائمة الدخل الشامل.

التصنيف

يصنف الصندوق موجوداته المالية ضمن الفئات التالية:

- القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.
- التكلفة المطفأة.

تستند هذه التصنيفات إلى نموذج أعمال الصندوق في إدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية.

يقيس الصندوق الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عندما تكون ضمن نموذج أعمال للاحتفاظ بالموجودات بغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، وينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تقتصر على مدفوعات لأصل الدين والفائدة فقط على مبلغ أصل الدين القائم يتم اثبات أي دخل ناتج عن هذه الموجودات باستخدام طريقة الفائدة الفعلي.

بالنسبة للموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة، تُسجل الأرباح والخسائر إما في الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الأخر. بالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية، يعتمد ذلك على ما إذا كان الصندوق قد اختار بشكل غير قابل للإلغاء في وقت الإثبات المبدئي أن يتم حساب استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

يُصنّف الصندوق جميع المطلوبات المالية بأنها مقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي باستثناء المطلوبات المالية المدرجة المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يُصنف الاستثمار في حقوق الملكية حالياً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بينما يُصنف النقد وما يماثله والموجودات الأخرى وأتعاب الإدارة مستحقة الدفع والمستحقات والمطلوبات الأخرى والذمم الدائنة مقابل الوحدات المستردة والمطلوب إلى/ من طرف ذي علاقة على أنها موجودات مالية/ مطلوبات مالية محتفظ بها بالتكلفة المطفأة.

يتم تضمين الربح / الخسارة من استبعاد الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة الدخل الشامل ويتم احتسابها على أنها الفرق بين متحصلات المبيعات والقيمة الدفترية قبل الاستبعاد.

إلغاء إثبات الأدوات المالية

يقوم الصندوق بإلغاء إثبات أصل مالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من ذلك الأصل، أو عندما يقوم بتحويل الأصل المالي وإلى حد كبير جميع المخاطر والمزايا المتعلقة بملكية الأصل لطرف آخر. إذا لم يتم تحويل الأصل أو الاحتفاظ إلى حد كبير بجميع المخاطر والمزايا المتعلقة بالملكية واستمر في السيطرة على الأصل المحوّل، يثبت الصندوق حقوقه المحتفظ بها في الأصل والالتزام المرتبط به للمبالغ التي يجوز أن يكون من واجبه سدادها. إذا احتفظ الصندوق إلى حد كبير بجميع مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي المحوّل، يستمر الصندوق في إثبات الأصل المالي ويقوم أيضاً بإثبات تمويل مضمون للمتحصلات المقبوضة.

يتم إلغاء إثبات المطلوبات المالية عند الوفاء بالالتزام المتعلق بالمطلوبات أو إغاثة أو انقضاء أجله. عندما يتم استبدال التزام مالي حالي بأخر من نفس المفروض بناءً على شروط جديدة مختلفة عن السابقة بشكل جوهري أو عندما يتم تعديل شروط الالتزام الحالي بشكل كامل، تتم معاملة هذا الاستبدال أو التعديل بمثابة إلغاء إثبات للالتزام الأصلي وإثبات لالتزام جديد. ويُدرج الفرق بين القيم الدفترية ذات الصلة في قائمة الدخل الشامل.

4 السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية (تتمة)

مقاصة الأدوات المالية

يتم إجراء مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية وتقييد بالصافي في قائمة المركز المالي عند وجود حق حالي نافذ نظاماً بمقاصة المبالغ المثبتة ويكون هناك نية لتسويتها على الأساس الصافي أو يمكن تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يُقيم الصندوق الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بموجوداته المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة على أساس استطلاع المستقبل. تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى خسارة ائتمانية متوقعة لمدة 12 شهراً وخسارة ائتمانية متوقعة على مدى العمر. إن الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى العمر الناتجة عن أحداث تخلف عن السداد على أداة مالية ممكنة في غضون 12 شهراً بعد تاريخ التقرير. مع ذلك، عندما تكون هناك زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ نشأتها، يستند المخصص على الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

الوحدات القابلة للاسترداد

تُصنف الوحدات القابلة للاسترداد كأدوات حقوق ملكية عندما:

- تُعطي الوحدات القابلة للاسترداد لحامل الوحدات الحق في الحصول على حصة نسبية من صافي موجودات الصندوق في حالة تصفية الصندوق.
 - تكون الوحدات القابلة للاسترداد ضمن فئة أدوات تابعة لكافة الفئات الأخرى للأدوات.
 - تكون كافة الوحدات القابلة للاسترداد ضمن فئة الأدوات التابعة لكافة الفئات الأخرى للأدوات ذات الخصائص المتطابقة.
 - لا تتضمن الوحدات القابلة للاسترداد أي التزامات تعاقدية لدفع نقد أو أصل مالي آخر ما عدا حقوق حاملي الوحدات النسبية في صافي موجودات الصندوق.
 - يكون إجمالي التدفقات النقدية المتوقعة العائدة إلى الوحدات القابلة للاسترداد على مدى عمر الأداة معتمداً بشكل جوهري على الربح أو الخسارة، والتغير في صافي الموجودات المثبتة أو التغير في القيمة العادلة لصافي موجودات الصندوق المثبتة وغير المثبتة على مدى عمر الأداة المالية.
- بالإضافة إلى الوحدات القابلة للاسترداد التي لها جميع السمات المذكورة أعلاه، يجب ألا يكون لدى الصندوق أي أداة مالية أو عقد آخر:
- مجموع تدفقات نقدية يعتمد على الربح أو الخسارة أو تغير في صافي الموجودات المثبتة أو تغير في القيمة العادلة لصافي الموجودات المثبتة وغير المثبتة للصندوق.
 - تأثير تقييد أو تثبيط العائد المتبقي للوحدات القابلة للاسترداد.

تستوفي وحدات الصندوق المشاركة القابلة للاسترداد تعريف الأدوات القابلة للبيع المصنفة كأدوات حقوق ملكية بموجب معيار المحاسبة الدولي 32-16 أ-ب، وبالتالي، تُصنف كأدوات حقوق ملكية.

يُقيم الصندوق على نحو مستمر بتصنيف الوحدات القابلة للاسترداد. في حال انتفاء جميع خصائص الوحدات القابلة للاسترداد أو عدم استيفاء الشروط الموضحة لتصنيف كحقوق ملكية، يعيد الصندوق تصنيفها كمطلوبات مالية وقياسها بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف مع أية فروقات من القيمة الدفترية السابقة المثبتة في حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات. إذا شملت لاحقاً الوحدات القابلة للاسترداد على كافة الخصائص واستوفت الشروط الموضحة لتصنيف كحقوق ملكية، فسيعيد الصندوق تصنيفها كأدوات حقوق الملكية وقياسها بالقيمة الدفترية للمطلوبات في تاريخ إعادة التصنيف.

تتم المحاسبة عن إصدار والاستحواذ على وإلغاء الوحدات القابلة للاسترداد كمعاملات حقوق الملكية. لا يتم إثبات أي أرباح أو خسائر في قائمة الدخل الشامل على شراء أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية للصندوق.

4 السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية (تتمة)

قياس القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن قبضه من بيع أصل أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملة نظامية بين أطراف مشاركين في السوق وذلك في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن عملية بيع الأصل أو تحويل الالتزام تمت إما:

- في السوق الرئيسية للأصل أو الالتزام.
- في حال غياب سوق رئيسية، في أكثر الأسواق نفعاً للأصل أو الالتزام.

تُقاس القيمة العادلة لأصل أو التزام باستخدام الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، بافتراض أن المشاركين في السوق يعملون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية.

يراعي قياس القيمة العادلة لأصل ما غير مالي قدرة المشاركين في السوق على تكوين منافع اقتصادية باستخدام الأصل بأعلى وأفضل منفعة أو بيعه لأحد المشاركين الآخرين في السوق بحيث يستخدمه بأعلى وأفضل منفعة.

يستخدم الصندوق أساليب تقييم تتلاءم مع الظروف وتتوافر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة وتعظيم استخدام المدخلات التي يمكن رصدها ذات العلاقة وتقليل استخدام المدخلات التي لا يمكن رصدها.

تُصنف جميع الموجودات والمطلوبات المقاسة بالقيمة العادلة أو المفصح عنها في القوائم المالية ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، على النحو المبين أدناه، استناداً إلى أدنى مستوى من المدخلات الهامة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى 1 - أسعار السوق المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المماثلة.
- المستوى 2 - أساليب التقييم التي يمكن فيها رصد أقل قدر من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- المستوى 3 - أساليب التقييم التي لا يمكن فيها رصد أقل قدر من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المثبتة في القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل متكرر، يقرر الصندوق ما إذا كان قد حدث تحويلات بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقدير التصنيف (بناءً على أدنى مستوى مدخلات جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل سنة تقرير.

في تاريخ كل تقرير، يقوم الصندوق بتحليل الحركات في قيم الموجودات والمطلوبات التي يلزم إعادة قياسها أو إعادة تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية للصندوق.

ولغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قام الصندوق بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الالتزام والتسلسل الهرمي لمستويات قياس القيمة العادلة المذكورة أعلاه. إن الإفصاحات المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية، التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو التي تم الإفصاح عن القيمة العادلة لها، تمت مناقشتها في إيضاح 12.

المحاسبة على أساس تاريخ التداول

يتبع الصندوق المحاسبة على أساس تاريخ التداول لجميع مشتريات ومبيعات الموجودات المالية (أي التاريخ الذي يلتزم فيه الصندوق بشراء أو بيع الموجودات).

نقد وما يماثله

يشمل النقد وما يماثله الحسابات المُحتفظ بها لدى البنك السعودي الفرنسي ("البنك") وأمين الحفظ.

4 السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية (تتمة)

مخصصات

يتم إثبات المخصصات عندما يترتب على الصندوق التزام قائم (نظامي أو ضمني) من حدث سابق، ويكون من المرجح أن يتم تسوية تكاليف الالتزام بقياسها بشكل موثوق. إذا كان تأثير القيمة الزمنية للمال جوهرياً، يتم خصم المخصصات باستخدام معدل الخصم الحالي قبل الضريبة الذي يعكس، حيثما يقتضي الأمر، المخاطر المتعلقة بالالتزام. وعند استخدام الخصم يتم إثبات الزيادة في المخصص نتيجة مرور الوقت كتكاليف تمويل.

عندما يكون من المتوقع استرداد بعض أو كامل المنافع الاقتصادية المطلوبة لتسوية المخصص من طرف خارجي، تُثبت الذمم المدينة على أنها موجودات عندما يكون استلام الاسترداد مؤكداً افتراضياً وتكون هناك إمكانية لقياس مبالغ الذمم المدينة.

مصاريف مستحقة وذمم دائنة أخرى

تثبت المطلوبات بالمبالغ مستحقة الدفع في المستقبل المقابل للبضائع أو الخدمات المستلمة، سواء تم إصدار فواتير بها من قبل الموردين أو لا. يتم إثباتها مبدئياً بالقيمة العادلة وتحتاج لاحقاً إلى إثباتها بالتكلفة المطفأة.

إن القيمة غير المخصومة لكافة المطلوبات المالية للصندوق في تاريخ التقرير مقارنة لقيمتها الدفترية والتي سيتم تسويتها خلال سنة واحدة من تاريخ التقرير، وبالتالي، لا يتم إثبات المطلوبات المذكورة بالتكلفة المطفأة.

أتعاب إدارة

يستحق دفع أتعاب إدارة الصندوق بسعر متفق عليه مع مدير الصندوق. يتقاضى مدير الصندوق أتعاب إدارة بنسبة 1.75٪ سنوياً بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة المطبقة على صافي قيمة الموجودات المستحقة يومياً وتدفع على أساس شهري.

مصاريف

يتم قياس وإثبات المصاريف على أساس الاستحقاق في السنة المحاسبية التي يتم تكبدها فيها.

الزكاة وضريبة الدخل

الزكاة وضريبة الدخل على مستوى الصندوق هي التزام على حاملي الوحدات، ولا يرصد لها أي مخصص في هذه القوائم المالية.

قيمة حقوق الملكية للوحدة الواحدة

تُحسب قيمة حقوق الملكية للوحدة المفصح عنها في قائمة المركز المالي بقسمة حقوق الملكية العائدة إلى حاملي وحدات الصندوق على عدد الوحدات المصدرة في نهاية السنة.

إيرادات توزيعات أرباح

تُثبت إيرادات توزيعات الأرباح في قائمة الدخل الشامل في التاريخ الذي يُثبت فيه الحق في استلام توزيعات الأرباح. بالنسبة لأسهم حقوق الملكية المدرجة، عادة ما يكون هذا هو تاريخ استحقاق توزيعات الأرباح المقبلة. بالنسبة لأسهم حقوق الملكية غير المدرجة، عادة ما يكون هذا هو التاريخ الذي يعتمد فيه المساهمين مدفوعات توزيعات الأرباح. تُثبت إيرادات توزيعات الأرباح من أسهم حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة الدخل الشامل كبند منفصل.

5 تقديرات وافتراضات محاسبية هامة

يتطلب إعداد القوائم المالية، أن تقوم الإدارة بإبداء آرائها وتقديراتها وافتراضاتها التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المسجلة للموجودات والمطلوبات والدخل والمصاريف. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. يتم فحص التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بشكل مستمر. يتم إثبات التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تعديل التقديرات فيها وفي أي فترات مستقبلية متأثرة بها.

5 تقديرات وافترضاات محاسبية هامة (تتمة)

الاستمرارية

قام مدير الصندوق بإجراء تقييم لقدرة الصندوق على الاستمرار في أعماله، وهو على قناعة بأن الصندوق لديه الموارد للاستمرار في العمل في المستقبل المنظور. علاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بوجود حالة من عدم التأكد الجوهرية مما يضمن الشك حول قدرة الصندوق على الاستمرار في أعماله. ولذلك، يستمر إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

تصنيف الوحدات كحقوق ملكية مقابل التزامات (راجع الإيضاح 4 للتعرف على السياسة المحاسبية وأساس القياس)

تقديرات

قياس القيمة العادلة (راجع الإيضاح 4 للتعرف على السياسة المحاسبية وأساس القياس)

6 المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة

المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة التي طبّقها الصندوق

طبّقت المعايير الدولية للتقرير المالي الجديدة والمعدلة التالية، والتي أصبحت سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023. لم يكن لتطبيق هذه المعايير الدولية للتقرير المالي المعدلة أي تأثير جوهري على المبالغ المدرجة للسنوات الحالية والسابقة.

المعيار والتفسير والتعديلات	الوصف	تاريخ السريان
الإفصاح عن السياسات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 وبيان الممارسة رقم 2 في ضوء المعايير الدولية للتقرير المالي	قام مجلس معايير المحاسبة الدولي بتعديل معيار المحاسبة الدولي رقم 1 "عرض القوائم المالية" لمطالبة المنشآت بالإفصاح عن السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية بدلاً عن السياسات المحاسبية الهامة. تحدد التعديلات ماهية "المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية" (وهي المعلومات التي، عند النظر إليها مع المعلومات الأخرى المدرجة في القوائم المالية للمنشأة، يمكن توقعها بشكل معقول للتأثير على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون للقوائم المالية للأغراض العامة على أساس تلك القوائم المالية) وتشرح كيفية تحديد متى تكون معلومات السياسة المحاسبية ذات أهمية نسبية. وتوضح كذلك أن المعلومات التي ليست ذات أهمية نسبية عن السياسة المحاسبية لا تحتاج إلى الإفصاح عنها. وإذا تم الإفصاح عنها، فلا يجب إخفاء المعلومات المحاسبية ذات الأهمية النسبية.	1 يناير 2023
لدعم هذا التعديل، قام مجلس معايير المحاسبة الدولي أيضاً بتعديل بيان ممارسة المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 2 بشأن إصدار أحكام النسبية لتوفير إرشادات حول كيفية تطبيق مفهوم الأهمية النسبية على الإفصاحات عن السياسات المحاسبية		
تعريف التقديرات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 8	يوضح التعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 8 "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، كيف يجب على الشركات التمييز بين التغيرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية. يعد هذا التمييز مهماً لأن التغيرات في التقديرات المحاسبية يتم تطبيقها بأثر مستقبلي على المعاملات المستقبلية والأحداث المستقبلية الأخرى، بينما يتم تطبيق التغيرات في السياسات المحاسبية بشكل عام بأثر رجعي على المعاملات السابقة والأحداث الماضية الأخرى وكذلك الفترة الحالية.	1 يناير 2023
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17 "عقود التأمين"	يحل هذا المعيار محل المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 4، والذي يسمح بمجموعة واسعة من الممارسات في المحاسبة عن عقود التأمين.	1 يناير 2023
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12	الضريبة المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناشئة من معاملة واحدة - تتطلب هذه التعديلات من الشركات أن تثبت الضريبة المؤجلة على المعاملات التي، عند الإثبات المبني، ينتج عنها مبالغ متساوية من الفروقات المؤقتة القابلة للخصم والخاضعة للضريبة.	1 يناير 2023
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12	الإصلاح الضريبي العالمي: القواعد النموذجية للركيزة الثانية - تمنح هذه التعديلات الشركات إعفاء مؤقتاً من المحاسبة عن الضرائب المؤجلة الناشئة عن الإصلاح الضريبي العالمي التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. كما تتضمن التعديلات متطلبات الإفصاح المستهدفة للشركات المتأثرة.	1 يناير 2023

6 المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة (تمة)

المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة التي لم تصبح سارية بعد

فيما يلي قائمة المعايير والتفسيرات والصادرة التي يتوقع الصندوق بشكل معقول تطبيقها في المستقبل. ويعتزم الصندوق تطبيق هذه المعايير عندما تصبح سارية المفعول. وليس من المتوقع أن يكون لهذه التعديلات والمعايير أي أثر على القوائم المالية للصندوق. فيما يلي قائمة المعايير والتفسيرات والصادرة التي يتوقع الصندوق بشكل معقول تطبيقها في المستقبل. ويعتزم الصندوق تطبيق هذه المعايير عندما تصبح سارية المفعول. وليس من المتوقع أن يكون لهذه التعديلات والمعايير أي أثر على القوائم المالية للصندوق.

المعيار والتفسير والتعديلات	الوصف	تاريخ السريان
تعديل على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 - عقود الإيجار على أساس البيع وإعادة التأجير	تتضمن هذه التعديلات متطلبات البيع وإعادة التأجير في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 لشرح كيفية محاسبة المنشأة عن البيع وإعادة التأجير بعد تاريخ المعاملة. من المرجح أن تتأثر معاملات البيع وإعادة التأجير التي تكون فيها بعض أو كل مدفوعات الإيجار عبارة عن مدفوعات إيجار متغيرة ولا تعتمد على مؤشر أو معدل.	1 يناير 2024
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 7 حول ترتيبات تمويل الموردين	تتطلب هذه التعديلات إفصاحات لتعزيز شفافية ترتيبات تمويل الموردين وتأثيراتها على مطلوبات الشركة والتدفقات النقدية وتعرضها لمخاطر السيولة. إن متطلبات الإفصاح هي استجابة مجلس معايير المحاسبة الدولية لمخاوف المستثمرين من أن بعض ترتيبات تمويل موردي الشركات غير مرئية بشكل كاف، مما يعيق تحليل المستثمرين.	1 يناير 2024
عديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 - المطلوبات غير المتداولة مع التعهدات	توضح هذه التعديلات كيفية تأثير الشروط التي يجب أن تلتزم بها المنشأة خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير على تصنيف المطلوبات. تهدف التعديلات أيضاً إلى تحسين المعلومات التي تقدمها المنشأة فيما يتعلق بالمطلوبات الخاضعة لهذه الشروط.	1 يناير 2024
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21 - عدم قابلية صرف العملات	تتأثر المنشأة بالتعديلات عندما يكون لديها معاملة أو عملية بعملة أجنبية غير قابلة للصرف إلى عملة أخرى في تاريخ القياس لغرض محدد. تكون العملة قابلة للصرف عندما تكون هناك قدرة على الحصول على العملة الأخرى (مع تأخير إداري عادي)، وتتم المعاملة من خلال آلية السوق أو الصرف التي تخلق حقوقاً والالتزامات واجبة النفاذ.	1 يناير 2025

7 نقد وما يماثله

إيضاح	31 ديسمبر 2023 ريال سعودي	31 ديسمبر 2022 ريال سعودي
أرصدة بنكية (انظر الإيضاح أدناه) نقد لدى أمين الحفظ	6,549	569,627
	11,509,905	18,658,263
	11,516,454	19,227,890

تمثل الأرصدة البنكية النقد في الحساب الجاري لدى البنك السعودي الفرنسي (إيضاح 10).

أجرى مدير الصندوق فحصاً كما يتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 وبناءً على هذا التقييم، فإن تأثير مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة مقابل القيمة الدفترية للنقد وما يماثله ليس جوهرياً حيث إن الأرصدة محتفظ بها لدى مؤسسات مالية ذات تصنيفات استثمارية ائتمانية، وبالتالي لم يتم إثبات الخسارة الائتمانية المتوقعة في هذه القوائم المالية.

صندوق الاستثمار بالأسهم السعودية
(مدار من قبل شركة السعودي الفرنسي كابيتال)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

8 استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

فيما يلي ملخص مكونات الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

31 ديسمبر 2023			قطاعات الأسهم السعودية
نسبة القيمة السوقية	القيمة السوقية ريال سعودي	التكلفة ريال سعودي	
40.86	163,306,820	132,150,432	بنوك
18.13	72,474,411	66,650,875	مواد
13.91	55,583,957	36,195,203	طاقة
12.68	50,681,880	39,448,238	خدمات الاتصالات
8.16	32,623,793	18,450,580	تجارة التجزئة
3.60	14,374,395	10,783,422	خدمات المستهلك
2.66	10,634,366	6,104,944	وسائل الإعلام
100.00	399,679,622	309,783,694	

31 ديسمبر 2022			قطاعات الأسهم السعودية
نسبة القيمة السوقية	القيمة السوقية ريال سعودي	التكلفة ريال سعودي	
51.85	170,741,144	144,451,269	بنوك
18.21	59,969,144	68,699,191	مواد
8.47	27,898,154	28,160,496	طاقة
6.96	22,921,246	20,722,129	اتصالات وتقنية المعلومات
5.00	16,446,156	22,470,977	تجارة التجزئة
3.62	11,918,990	13,766,000	خدمات المستهلك
2.89	9,506,245	8,583,725	تأمين
1.83	6,020,899	5,115,150	أغذية ومشروبات
1.17	3,853,609	4,838,094	بضائع رأسمالية
100.00	329,275,587	316,807,031	

إن التأثير على حقوق الملكية نتيجة للتغيير في القيمة العادلة للاستثمارات كما في 31 ديسمبر 2023 و 31 ديسمبر 2022 بسبب تغيير محتمل معقول في مؤشرات حقوق الملكية بناءً على تركيز الصناعة، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة كما يلي:

31 ديسمبر 2022		31 ديسمبر 2023		
التأثير على حقوق الملكية	نسبة التغيير المحتمل المعقول %	التأثير على حقوق الملكية	نسبة التغيير المحتمل المعقول %	
1,707,411	±1%	1,633,068	±1%	بنوك
599,691	±1%	724,744	±1%	مواد
278,982	±1%	555,840	±1%	طاقة
229,212	±1%	506,819	±1%	اتصالات وتقنية المعلومات
164,462	±1%	326,238	±1%	تجارة التجزئة
119,190	±1%	143,744	±1%	خدمات المستهلك
-	±1%	106,344	±1%	وسائل الإعلام
95,062	±1%	-	±1%	تأمين
60,209	±1%	-	±1%	أغذية ومشروبات
38,536	±1%	-	±1%	بضائع رأسمالية
3,292,755		3,996,797		

9 صافي الربح على استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 ريال سعودي	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 ريال سعودي	
48,007,699	22,846,204	ربح محقق من بيع استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، بالصافي
(45,608,089)	77,427,372	ربح / (خسارة) غير محققة من إعادة قياس استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، بالصافي
2,399,610	100,273,576	صافي الربح على استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

10 معاملات وأرصدة مع أطراف ذات علاقة

تُعتبر الأطراف ذات العلاقة إذا كان لدى أحد الأطراف القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو يمارس نفوذاً جوهرياً على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية أو التشغيلية. عند النظر في كل علاقة محتملة مع الأطراف ذات العلاقة، يُوجه الانتباه إلى جوهر العلاقة، وليس الشكل القانوني فقط.

تشمل الأطراف ذات العلاقة شركة السعودي الفرنسي كابيتال ("مدير الصندوق") والبنك السعودي الفرنسي (البنك ومساهم مدير الصندوق) ومجلس إدارة الصندوق والشركات الشقيقة لمدير الصندوق والصناديق التي يديرها مدير الصندوق.

يتعامل الصندوق، في سياق أنشطته الاعتيادية، مع أطراف ذات علاقة.

يُدفع الصندوق لمدير الصندوق أتعاب إدارة بنسبة 1.75٪ (2022: 1.75٪) تحتسب سنوياً بالإضافة إلى الضرائب المطبقة المحتسبة على مجموع صافي قيمة الموجودات على أساس يومي ومدفوعة على أساس شهري. تهدف الأتعاب إلى تعويض مدير الصندوق عن إدارة الصندوق والإشراف عليه.

تُعدل رسوم الاشتراكات حتى 3٪ من المبلغ المستثمر عن طريق الخصم من إجمالي الاشتراكات، بالتالي، لا تؤثر أو تنعكس في القوائم المالية للصندوق.

صندوق الاستثمار بالأسهم السعودية
(مدار من قبل شركة السعودي الفرنسي كابيتال)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

10 معاملات وأرصدة مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

فيما يلي المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة للسنوات المنتهية:

الرصيد المدين / (الدائن)		مبالغ المعاملات		اسم الطرف ذي العلاقة	طبيعة المعاملات
كما في 31 ديسمبر 2022	كما في 31 ديسمبر 2023	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023		
(546,486)	(693,871)	(7,560,930)	(7,617,829)	شركة السعودي الفرنسي كابيتال	أتعاب إدارة مستحقة من طرف ذي علاقة
-	17,437,401	-	-	مجلس الإدارة	أتعاب وساطة تعويضات سنوية
(1,259)	(390)	(916,606)	(453,141)	البنك السعودي الفرنسي	صافي الخسارة على استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
-	-	(6,186)	(7,252)	أرصدة بنكية	استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
14,218,039	-	14,218,039	12,421,400		
569,627	6,549	-	-		

تتضمن الوحدات المُصدرة في 31 ديسمبر 2023، 49 وحدة مملوكة لموظفي البنك السعودي الفرنسي وشركة السعودي الفرنسي كابيتال (31 ديسمبر 2022: 47.5865 وحدة).

لم يتم الحصول على تمويل من شركة السعودي الفرنسي كابيتال خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 (31 ديسمبر 2021: 28.9 مليون ريال سعودي).

صندوق الاستثمار بالأسهم السعودية
(مدار من قبل شركة السعودي الفرنسي كابيتال)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

11 مصاريف أخرى		
31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	إيضاح
ريال سعودي	ريال سعودي	
916,606	453,141	مصاريف عمولة التداول
302,440	330,364	أتعاب حفظ
34,650	34,650	أتعاب مراجعة
7,829	7,542	أتعاب هيئة السوق المالية
6,349	7,518	رسوم التسجيل في تداول
6,186	7,252	10 أتعاب أعضاء مجلس الإدارة
3,648	31,874	أتعاب المؤشر المعياري
70,561	44,017	مصاريف أخرى
1,348,269	916,358	

12 القيمة العادلة للأدوات المالية

يشتمل الجدول التالي على القيمة الدفترية والقيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بما في ذلك مستوياتهم في تسلسل القيمة العادلة للأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة. لا يشتمل الجدول على معلومات تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة حيث أن القيمة الدفترية تُمثل تقريباً معقولاً للقيمة العادلة. تُستند القيمة العادلة للاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة، لذلك، تُصنف ضمن المستوى 1.

المجموع	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	القيمة الدفترية
399,679,622	-	-	399,679,622	399,679,622
				31 ديسمبر 2023
				استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
329,275,587	-	-	329,275,587	329,275,587
				31 ديسمبر 2022
				استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، لم تكن هناك تحويلات بين المستوى 1 والمستوى 2 لقياس القيمة العادلة، ولم تُجرَ تحويلات من أو إلى المستوى 3 لقياس القيمة العادلة.

13 تحليل الاستحقاق للموجودات والمطلوبات

يوضح الجدول أدناه تحليلاً للموجودات والمطلوبات حسب التواريخ التي يتوقع سدادها أو استردادها فيها على التوالي:

المجموع	بعد 12 شهراً	خلال 12 شهراً	
ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	
11,516,454	-	11,516,454	31 ديسمبر 2023
399,679,622	-	399,679,622	الموجودات
344,055	-	344,055	نقد وما يماثل
17,437,401	-	17,437,401	استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
428,977,532	-	428,977,532	مطلوب من طرف ذي علاقة
			مبالغ مدفوعة مقدماً وموجودات أخرى
			مجموع الموجودات
765,135	-	693,871	المطلوبات
183,691	-	154,441	أتعاب إدارة مستحقة الدفع
390	-	390	مستحقات ومطلوبات أخرى
949,216	-	848,702	مطلوب إلى طرف ذي علاقة
			مجموع المطلوبات

13 تحليل الاستحقاق للموجودات والمطلوبات (تتمة)

المجموع ريال سعودي	بعد 12 شهراً ريال سعودي	خلال 12 شهراً ريال سعودي	
			31 ديسمبر 2022
			الموجودات
			نقد وما يماثل
19,227,890	-	19,227,890	استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
329,275,587	-	329,275,587	موجودات أخرى
1,116,084	-	1,116,084	مجموع الموجودات
349,619,561	-	349,619,561	
			المطلوبات
			أتعاب إدارة مستحقة الدفع
546,486	-	546,486	مستحقات ومطلوبات أخرى
122,103	-	122,103	ذمم دائنة مقابل وحدات مستردة
154,429	-	154,429	مطلوب إلى طرف ذي علاقة
1,259	-	1,259	مجموع المطلوبات

14 أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية

مقدمة

إن هدف الصندوق في إدارة المخاطر هو حماية القيمة لحاملي الوحدات. تعتبر المخاطر ملازمة لأنشطة الصندوق وتدار من خلال إجراءات تحديد المخاطر المستمرة والقياس والمراقبة. تتسم عملية إدارة المخاطر بالأهمية للربحية المستمرة للصندوق. يتعرض الصندوق لمخاطر السوق (التي تشمل مخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر الأسعار ومخاطر أسعار الأسهم) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة الناشئة عن الأدوات المالية التي يمتلكها.

إدارة المخاطر

يعتبر مدير الصندوق مسؤولاً بشكل أساسي عن تحديد المخاطر والسيطرة عليها.

نظام قياس المخاطر والتقرير

تم إعداد مراقبة المخاطر والتحكم فيها في المقام الأول على أساس الحدود المنصوص عليها في لائحة صناديق الاستثمار. تعكس هذه الحدود إستراتيجية العمل وبيئة السوق للصندوق. بالإضافة إلى ذلك، تقوم إدارة الالتزام لدى مدير الصندوق بمراقبة التعرضات مقابل الحدود المعتمدة.

تخفيف المخاطر

تحدد إرشادات الاستثمار الخاصة بالصندوق على النحو المحدد في الشروط والأحكام ومذكرة المعلومات وصحيفة الوقائع واستراتيجيته لإدارة المخاطر العامة، كما هو موضح في الشروط والأحكام.

مخاطر التركيز

تشير التركيزات إلى الحساسية النسبية لتطورات أداء الصندوق التي تؤثر على قطاع أعمال أو موقع جغرافي معين. تنشأ تركيزات المخاطر عند إبرام عدد من الأدوات المالية أو العقود المبرمة مع نفس الطرف المقابل أو عند اشتراك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة تجارية مشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو عندما يكون لديهم خصائص اقتصادية مشابهة يمكن أن تؤدي إلى تأثير قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية بالتغيرات في الأوضاع الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. قد تنشأ تركيزات مخاطر السيولة عن شروط السداد المتعلقة بالمطلوبات المالية أو مصادر تسهيلات القروض أو الاعتماد على سوق معينة يتم فيها تحقيق الموجودات السائلة. وقد تنشأ تركيزات مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية إذا كان لدى الصندوق صافي مركز مالي مفتوح بعملة أجنبية واحدة أو صافي إجمالي مراكز مفتوحة بعدة عملات تميل إلى الحركة معاً.

14 أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر التركيز (تتمة)

ولتفادي التركزات المفرطة للمخاطر، تشتمل سياسات وإجراءات الصندوق على إرشادات تهدف إلى التركيز على الحفاظ على تنوع المحفظة بناء على توصيات لجنة الاستثمار.

يقدم الإيضاح رقم 8 حول القوائم المالية تحليلاً لتركيز محفظة الأسهم للصندوق حسب توزيع القطاع.

مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بالتزاماته بشأن أداة مالية، مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. لا يوجد لدى الصندوق نظام تصنيف داخلي رسمي. تتم إدارة مخاطر الائتمان من خلال مراقبة المخاطر الائتمانية ووضع حدود ائتمان للمعاملات مع أطراف مقابلة محددة وتقييم الملاءة الائتمانية للأطراف المقابلة بصورة مستمرة.

يسعى مدير الصندوق للحد من مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرض لمخاطر الائتمان والتصنيفات الائتمانية والتعامل مع الأطراف المقابلة ذات السمعة الجيدة.

يعرض الجدول أدناه الحد الأقصى لتعرض الصندوق لمخاطر الائتمان لمكونات قائمة المركز المالي.

31 ديسمبر 2022 ريال سعودي	31 ديسمبر 2023 ريال سعودي	نقد وما يماثله موجودات أخرى
19,227,890	11,516,454	
1,116,084	17,437,401	
20,343,974	344,055	

مخاطر السوق

تمثل مخاطر السوق المخاطر الناتجة عن تأثير التغيرات في أسعار السوق، مثل أسعار الصرف الأجنبي، ومخاطر أسعار الأسهم ومخاطر أسعار الفائدة والتي ستؤثر على الدخل أو التدفقات النقدية للصندوق. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق يتمثل في إدارة ومراقبة التعرضات لمخاطر السوق ضمن مستويات مقبولة مع الحفاظ على العائد.

(أ) مخاطر أسعار الأسهم

تمثل مخاطر أسعار الأسهم المخاطر الناتجة عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق.

إن استثمارات الصندوق معرضة لمخاطر أسعار السوق الناتجة عن عدم اليقين حول الأسعار المستقبلية. يقوم مدير الصندوق بإدارة هذه المخاطر من خلال تنويع المحفظة الاستثمارية للصندوق من حيث توزيع القطاع.

يحلل إيضاح 8 في القوائم المالية الأثر على الربح أو الخسارة نتيجة للتغير بنسبة 1% في أسعار محفظة الأسهم.

(ب) مخاطر العملة

تمثل مخاطر العملة مخاطر التغير في قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار تحويل العملات الأجنبية. إن الأدوات المالية للصندوق مقومة بالريال السعودي. وبناءً عليه، فإن الصندوق غير معرض لأي مخاطر عملة.

(ج) مخاطر معدل العمولة

مخاطر سعر العمولة هي التعرض للمخاطر المختلفة المرتبطة بتأثير التقلبات في أسعار العمولة السائدة على المركز المالي للصندوق والتدفقات النقدية. إن الصندوق غير معرض لمخاطر سعر الفائدة لأنه لا يملك أي موجودات مالية محملة بالفائدة.

14 أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي أن يواجه الصندوق صعوبات في تأمين السيولة اللازمة للوفاء بالارتباطات المتعلقة بالمطلوبات المالية التي يتم تسويتها من خلال تقديم النقد أو أصل مالي آخر.

تنص شروط وأحكام الصندوق على مدة الاشتراكات والاستردادات في الوحدات، ولهذا، يتعرض الصندوق لمخاطر السيولة بشأن الوفاء باستردادات حاملي الوحدات. وتعد الأوراق المالية للصندوق قابلة للتحقق بسهولة لأنها مدرجة في تداول. يقوم مدير الصندوق بمراقبة متطلبات السيولة بصورة منتظمة لضمان توفر الأموال للوفاء بالارتباطات عند نشأتها.

بالإضافة إلى ما سبق، يمكن للصندوق الاستفادة من تسهيلات السحوبات البنكية على المكشوف التي يقدمها مدير الصندوق للوفاء بمتطلبات السيولة.

إن القيمة غير المخصومة لكافة المطلوبات المالية للصندوق في تاريخ التقرير مقارنة بقيمتها الدفترية وتسدد بالكامل خلال سنة من تاريخ التقرير.

15 آخر يوم تقييم

كان آخر يوم للتقييم بغرض إعداد هذه القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (31 ديسمبر 2022).

16 تقديم إقرار المعلومات الزكوية

تنص المادة (3) من قواعد جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية أو صناديق الاستثمار العقارية، على إلزام جميع الصناديق الاستثمارية التي وافقت هيئة السوق المالية على تأسيسها بعد تاريخ نفاذ القواعد (1 يناير 2023) التسجيل لدى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة") لأغراض الزكاة، وذلك قبل نهاية السنة المالية الأولى من الموافقة على تأسيسها وتقديم إقرار معلومات زكوية خلال 120 يوماً من نهاية السنة المالية. حصل الصندوق على شهادة تسجيله رقم 3119611286 من الهيئة بتاريخ 18 جمادى الآخرة 1445 هـ (الموافق 31 ديسمبر 2023). سيقوم الصندوق بتقديم إقرار المعلومات الزكوية في موعده.

تبقى مسؤولية إخراج الزكاة على الاستثمار في وحدات الصندوق على عاتق حاملي الوحدات ولا يتحمل الصندوق التزام الزكاة إلى الحد الذي يعتبر فيه حاملي الوحدات من المكلفين بالزكاة وفقاً لأحكام الزكاة.

17 الموافقة على القوائم المالية

تم اعتماد هذه القوائم المالية والموافقة على إصدارها من قبل مجلس إدارة الصندوق بتاريخ 4 رمضان 1445 هـ (الموافق 14 مارس 2024).